

معوقات التنمية الريفية

الأستاذ: كواهي الربيع*

Résumé

L'état actuel des zones rurales Algérienne est désastreux que ce soit sur le niveau économique ou pire encore sur le niveau socioculturel.

Chose qui a conduit à s'interroger sérieusement sur les vraies causes qui ont engendré cette dangereuse rétrogradation généralisée.

Est-ce cela est du au manque flagrant des programmes appropriés, ou a l'échec de ces derniers ?

Après la recherche j'ai exposé les résultats suivant :

les handicaps de développement au zones rurales sont multiples : géographiques, financiers et humains.

le facteur humain est tellement important que toute tentative de renaissance doit gérer par l'homme .c'est tout é fait irrationnel de dire que la mentalité des habitants ruraux n'est pas adaptée à la modernité.

*أستاذ مساعد مكلف بالدروس جامعة جيجل.

مقدمة:

لقد باتت قضية التنمية من أهم القضايا التي تشغل بال العلماء و المفكرين في مختلف المجالات، و لا يقتصر هذا الأمر على اهتمام الأكاديميين فحسب بل يشاركهم ذلك الاهتمام رجال الحكم و صناع القرار و التنفيذيون، و هي كذلك مطلب الجماهير الشعبية في مختلف المناطق و البلدان.

و بما أن أغلب سكان العالم يعيشون في الريف و خاصة في الدول النامية حيث أورد مركز التمييز للمنظمات غير الحكومية" أن نسبة متوسط سكان الريف في الوطن العربي باستثناء الكويت تبلغ نحو 60-85 % من جملة السكان: (1)

و نظرا للفجوة الموجودة و الواضحة بين المناطق الريفية و الحضرية، إذ يلاحظ أن هناك تفاوتاً كبيراً في مستوى نصيب الفرد من الخدمات العامة، و في البيئة المعيشية، فحسب ما ورد في تقرير المركز الإقليمي لمنظمة الأغذية و الزراعة فإن « نصيب الفرد من الخدمات العامة في الحضر يبلغ 4-6 مرات أكثر من نصيب الفرد في الريف» (2)

فقد ظهرت عدة ظواهر كالتزوح الريفي اتجاه المدن و عزز هذه المدن عن احتواء كل النازحين مما يخلق مظاهر التريف بها، كالأحياء القصديرية و الأكواخ على ضفاف المدن و بالأخص عند مداخلها، إضافة إلى زيادة الطلب على المرافق العمومية و الخدمات...إلخ. كما يسجل ارتفاع نسبة الأمية بين سكان الأرياف إذ تبلغ في الوطن العربي 72.6% من مجمل السكان جلها من أبناء الريف كما أن أعلى نسبة للفقراء في العالم تعيش في المناطق الريفية.

وكل هذا جعل الأصوات ترتفع مطالبة بتوجيه جهود التنمية اتجاه هذه المناطق لخلق نوع من التوازن بين الأرياف و المدن، و جعل السكان

(1) : مركز التميز للمنظمات غير الحكومية، أبحاث ودراسات عدد 24، 11-10-

2003 www.hgoce.org

(2) : نفس المرجع السابق.

يستقرون بها. فما المانع من تنمية هذه الأرياف و جعلها كالمناطق الحضرية؟ هل هو قلة الاهتمام؟ أم أنه قلة الموارد؟ أم عدم قابلية هذه المناطق للتنمية؟.

للإجابة على هذه الإشكاليات أردنا معالجة هذا الموضوع: معوقات التنمية الريفية، لعلنا نصل إلى العوامل التي تركت هذه المناطق كذلك، و بالتالي بحث الإمكانات التي تعجل عملية الإقلاع بالتنمية المستدامة التي تحقق التوازن أو تقلص من الفارق بين جهات الوطن المختلفة.

لما نتساءل عن السر في بقاء المناطق الريفية متخلفة و تفتقر لأغلب المرافق الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية نلقى الإجابات أن هذه المناطق ذات طبيعة ريفية غير قابلة للإصلاح أو أن إصلاحها يتطلب أموال كثيرة ، و الحقيقة أن كل منطقة لها ميزاتها و مساوئها و لكل منطقة ما يلائمها من نشاط اقتصادي و صناعي، و رغم التكاليف الإضافية فالأفضل استغلال هذه المناطق و الاستفادة منها عوض الرحيل عنها و تركها أراض بور للحيوانات المفترسة و عصابات الإجرام.

كما يذهب البعض الآخر الى القول: " بأن سكان هذه المناطق لا يرغبون في التنمية و لا يقبلونها لأنهم تعودوا على الحياة الريفية و لديهم عادات و تقاليد تعيق عملية التنمية و مهما يكن فإن الريفيون يرغبون في التنمية و في التقرب من أماكن العمل و الاستفادة من الخدمات المختلفة التي تتناسب و عاداتهم و معتقداتهم و في المدينة كذلك نجد متفتحين و منغلقيين ..الخ. فأين يكمن سر تخلف هذه المناطق إذا، أو ما الذي يعيق عملية التنمية بها؟

مفهوم معوقات التنمية الريفية:

1- عاق ، يعوق، عوقا... عاق غيره عن كذا: صرفه و ثبطه و أخره عنه فهو عائق (ج) عوق و هي عائقة (ج) عوائق، و عوائق الدهر شواغله و أحداثه و قد نقول يعيق عيقا بمعنى عاق، فالعائق هو كل ما عاقك و شغلك عن أمر (ج) عوق و عوائق.

مفهوم التنمية:

لقد اختلفت الآراء حول مفهوم التنمية، فهناك من ينظر إليها من ناحية التقدم السريع الذي حدث في مجالات عقلانية وأخلاقية عالية في الفكر والسلوك البشري، وهناك من ينظر إليها من خلال التمييز الشائع بين البلدان المتخلفة و النامية، و البلدان المتقدمة مع التركيز على التنمية الاقتصادية مثل عملية التصنيع و التغير التكنولوجي و ما يصاحبها من مظاهر اجتماعية حيث تعني لدى السياسيين و الاقتصاديين « الوصول بالإنسان إلى حد أدنى لمستوى المعيشة لا ينبغي أن يتنازل عنه باعتباره حقا لكل مواطن تلتزم به الدولة و تعززه الجهود الأهلية لتحقيق كفاءة استخدام الإمكانيات المتاحة، و بالحلول الذاتية لسد التغيرات التي تبدو على مستوى هذا الحد مما لاتسعها موارد الدولة» (4) لكن رفع الحد الأدنى للمعيشة لا يعني القضاء على التخلف لأن التخلف لا يتعلق بالمعيشة فحسب بل بالأفكار و المعتقدات و الأخلاق و السلوكات...إلخ.

و تعني التنمية لدى المصلحين الاجتماعيين « توفير التعليم و الصحة و السكن الملائم و العمل المناسب لقدرات الإنسان، و الدخل الذي يوفر احتياجاته و كذلك الأمن و التأمين الاجتماعي و الترويج المجدي و تكافؤ الفرص و الانتفاع بالخدمات الاجتماعية» (5). أما بالنسبة لعلماء الدين فيعني: « الحفاظ على كرامة الإنسان باعتباره خليفة الله في أرضه و أن ذلك يستوجب تحقيق العدالة من الناحية القانونية و الاجتماعية و الاقتصادية و قيام التعاون على كافة المستويات و التأكيد على المشاركة في كل ما يتصل بحياة الإنسان و مستقبله» (6). فالتنمية إذا تحيط بكافة جوانب الحياة على اختلاف صورها و أشكالها فتحدث فيها تغييرات كيفية عميقة و شاملة. و أنها تعني نقل المجتمعات من حالة أو مستوى إلى حالة أو مستوى أفضل و من نمط تقليدي إلى

(4) : سمير كامل محمد علي، د/أحمد مصطفى خاطر، التنمية الاجتماعية(الأطر النظرية و نموذج المشاركة)، الكتاب الجامعي الحديث 1993، ص 04.

(5) : نفس المرجع نفس الصفحة.

(6) : نفس المرجع نفس الصفحة.

نمط متقدم كما و نوعا ، و تعد حلا لا بديل عنه في مواجهة المتطلبات الوطنية في ميدان الإنتاج و الخدمات و تعني من الناحية الحضارية تغييرا أساسيا في نمط الحياة السائدة و يتبع هذا تغيير كمي و نوعي في صور العلاقات الاجتماعية في كافة مجالات النشاط البشري في المجتمع الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية، الثقافية و الإدارية...إلخ. و هي أيضا عملية مستمرة و دائمة لأن حاجيات الإنسان متجددة و متنوعة، فهي ليست مرهونة بفترة زمنية محددة و عليه فهي تنمية مستدامة، يقول محمد إسماعيل: « إن التنمية يجب أن تكون شاملة لمختلف المجالات و لا يمكن تنمية مجال دون المجالات الأخرى، فهي تتطلب تنمية الإنسان و محيطه الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي فالتطور الصناعي يؤدي إلى تغيرات داخل بناء القيم و اتجاهات الرأي العام فتتغير أنماط السلوك و يتبدل النظام العائلي و تتفكك العلاقات الاجتماعية، فمن أجل رفع مستوى المعيشة، فنحن في حاجة إلى تنمية اقتصادية و للحد من وطأة التكنولوجيا و حل مشكلات التصنيع نحن في حاجة إلى تنمية اجتماعية و لهذا ذهب البعض إلى أن التنمية هي برنامج عملي من أجل التكافل الاجتماعي و هي تخطيط منظم لحماية المجتمع من اضطرابات التغير الاقتصادي و مشكلات التطور الاجتماعي» (7)

مفهوم الريف: الريف هي الأرض التي فيها زرع و خصب (ج) أرياف، و الريفية هو ساكن الريف: و تريف يتريف تريفيا أصبح ريفيا، نقول تريف الرجل أي أتى الريف، تريف المدن: أي احتوائها على المظاهر الموجودة في الريف كالأحياء القصديرية و المساكن القديمة...إلخ. (8)

(7) : قباري محمد إسماعيل، علم الاجتماع السياسي (قضايا التخلف والتنمية والتحديث)، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1980، ص 425.

(8) : علي بن هاوية وآخرون، القاموس الجديد للطلاب، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الرابعة، 1983 ص 414.

و في الإصطلاح الريف هو الأرض التي فيها زرع و خصب و هو يختلف عن المدينة التي هي قرية كبيرة أهلة بالقاطنين و لذلك تقسم المناطق إلى القرية و المدينة أو إلى مناطق ريفية و مناطق حضرية، التي يحددها **عبد اللطيف بن أشنهو** بقوله: «إن البلدية تكون حضرية عندما تضم أكثر من ألف عامل غير زراعي» (9)

فالمناطق الحضرية يميزها النشاط الصناعي و التجاري أما المناطق الريفية فيغلب عليها الطابع الزراعي و الرعوي. و يتميز الريف عن الحضر في طبيعة العمران ، إذ إن المساكن غالبا ما تكون متباعدة و تقليدية عكس ما هي عليه في المدن حيث تكون متقاربة متراسة و مبنية بناءا عصريا أو حديثا و تكون في الريف في الغالب محاطة بمساحات كبيرة مخصصة للزراعة و الرعي و أغراض أخرى في حين تقتصر في المدن على فناء صغير في غالب الأحيان لزراعة بعض الأزهار و الاستحمام و قد لا يكون هناك فناء أصلا كما تختلف الأرياف عن المدن في طبائع الناس و عاداتهم و طرق معيشتهم و اهتمامهم.

ومن هنا فقد عرف **درايت ساندerson Dught Sanderson** المجتمع الريفي على انه «صورة للرابطة القائمة بين الأشخاص و مؤسساتهم في منطقة محلية يعيشون فيها على الزراعة و في قرية تمثل عادة محور نشاطاتهم الجمعية». (10)

كما أن التنمية الريفية يعرفها البنك الدولي على أنها: « إستراتيجية مصممة بهدف تطوير الحياة الاقتصادية و الاجتماعية لمجموعة من الناس هم فقراء الريف و تتضمن هذه الاستراتيجية توسيع منافع التنمية لتشمل من هم أكثر فقرا بين الساعين لرزقهم في المناطق الريفية» (11) إن هذا التعريف يهتم بسكان الريف، بدخولهم و تحسين أحوالهم و لا يهتم بالمناطق الريفية ككل حيث أن تحسين أحوال الريف لا يقتصر

(9) : عبد اللطيف بن أشنهو، المرجع السابق، ص 3.

(10) : د/ محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية.

(11) : البنك الدولي -التنمية الريفية- ورقة عمل قطاعية -إعداد مجموعة من خبراء البنك،

فبراير 1975، ص 04.

على جانب معين بل يجب الاهتمام بهذه المناطق من كل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بل وحتى السياسية.

فهي عملية تغيير شاملة في كل جانب من جوانب الحياة ، و في نسق متكامل لأنها عملية تغيير مقصودة و موجهة تقدم بها الإنسان للتحكم في متضمنات و اتجاهات و سرعة التغير الثقافي و الحضاري ، بما في ذلك فكره و نظمه و معتقداته ، وكذلك البيئة المادية للإنسان و كل قطاعات المجتمع الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية و الثقافية و التأثير المتبادل بينهما ويتم ذلك بطريقة متوازنة.⁽¹²⁾

فالتنمية الريفية عملية مستدامة للانتقال بالمناطق الريفية من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب فيها، و هي شاملة للطبيعة الريفية و ما تحتويه من كائنات و عمليات اقتصادية و اجتماعية و ثقافية و سياسية . فما الذي يعيق هذه العملية في الأرياف الجزائرية؟

يمكن تصنيف هذه المعوقات إلى:

العوامل الاجتماعية: من العوامل الاجتماعية المعوقة للتنمية:

النظم الاجتماعية السائدة: كنظام الملكية و بالأخص ملكية العقارات الثابتة و المتمثلة في الملكية العروشية و التي في الغالب تكون ملك لجماعة كبيرة (العرش) مما يصعب استغلالها أو التنازل عنها فتبقى أراض بور أو غابات فلا تحقق أي نفع و تكون معرقة للتنمية و حتى و إن كانت للدولة مصلحة فيها فإن الإجراءات و القوانين غير واضحة في طريقة استغلالها لاشتراط الوثائق للتعويض و هذا غير ميسر مع هذا النوع من الملكية مما يجعل المواطن يتمسك بملكه و الدولة تتمسك بالصالح العام، و في أغلب الأحيان ينتهي الأمر للعدالة و تطول المدة فيتعرقل المشروع التنموي.

و يرى البعض " أن الالتزامات المتبادلة اتجاه الأقارب تعتبر معوقا من معوقات التنمية خاصة في المجتمعات التي تمثل فيها هذه الالتزامات أهمية كبيرة ، فقد يرجع رفض أفراد المجتمع للمساعدات الفنية و النقدية التي تزيد من قدراتهم الإنتاجية لتنمية مجتمعهم إلى الالتزامات التي

(12) : حسين عبد الحميد أحمد رشوان، علم الاجتماع الريفي، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2003، ص 233.

سوف تقع عليهم اتجاه أقاربهم إذ يعني زيادة الإنتاج. زيادة المسؤوليات نحو الأقارب" (13)

و هذا ما يجعل الفرد يفكر في الهجرة و الابتعاد عن المنطقة ليعيش بعيدا عن هذه الالتزامات.

العوامل الثقافية: من العوامل الثقافية التي تعوق التنمية ما يلي:

1- التقاليد السائدة: حيث يتمسك في الريف بالتقاليد الموروثة عن الأجداد بما في ذلك التي أصبحت لا تتماشى مع العصر و من هذه التقاليد ما يستند إلى الخرافة و لذلك فكل محاولة للتغيير تعد اتجاها سلبيا و من هذه التقاليد الاعتماد على الآباء حيث نجد أعضاء الأسرة يعتمدون على مدخول الأب فالكثير من الأسر تعيش على الدخل الوحيد أما كبار السن فيتجهون إلى الإيمان بالقضاء و القدر و يعتبر ذلك من العوامل المعوقة للتنمية و التغيير خاصة في المجتمعات التقليدية.

2- المعتقدات: بعض المعتقدات تعرقل عملية التنمية كاعتقاد السكان بأن هناك بعض المناطق صالحة لا يجب مسها أو استصلاحها...إلخ.

3- القيم: كثيرا ما تعوق القيم الاجتماعية نجاح مشروعات و برامج التنمية و خاصة إذا كانت هذه البرامج تتناقض و هذه القيم ، و يرى البعض أن من عوائق التنمية الريفية وضعية المرأة الريفية، إلا أن المرأة الريفية و رغم بقائها في البيت و عدم مشاركتها في الحياة السياسية إلا أنها تعمل في البيت و خارج البيت ما يعادل أجر المرأة العاملة أو أكثر.

ويرفض الشباب في الريف ممارسة بعض المهن ظنا منهم أن ذلك يحط من قيمتهم الاجتماعية و مكانتهم في المجتمع و هذا يتعلق بالقيم الاجتماعية و يجب أن نفرق هنا بين القيم الاجتماعية و القيم الدينية التي أصبح الكثير يعتبرونها معوقة للتنمية و الحقيقة أنها تعيق جوانب حتى لا تتحقق عوائق أكبر و أضخم من باب أخف الضررين و من باب تنمية الأفضل و الأصلح للمجتمع.

(13) : سمير كامل محمد علي، د/أحمد مصطفى خاطر، المرجع السابق، ص 40.

كمعارضة إقامة محلات لبيع الخمر الذي في الغالب تؤدي إلى إنتشار اللاأمن بسبب السكر وكثرة الحوادث والانحراف الخلقي. وكذلك بالنسبة لإقامة بعض المشاريع الترفيهية كدور السينما والحفلات والتي غالبا ماتستغل في تحطيم أخلاق الشباب وبالأخص الأطفال دون سن الرشد. أما المشاريع التي تكون في صالح المجتمع كالمدارس والمستشفيات والنوادي الرياضية فلا توجد قيم دينية تحرمها أو تمنعها أو تعيق انجازها.

العوامل السياسية: يعتبر النظام السياسي القائم في المجتمع معوق من معوقات التنمية بدرجات متفاوتة و ذلك من خلال طرق اختيار المشاريع التنموية و ما مدى مشاركة السكان في اختيار هذه المشاريع و دور المسؤولين في توجيه و تنفيذ المشروعات، و ذلك أن للمسؤولين المحليين دور في إنجاح المشاريع المنجزة بداية من حسن اختيار المشروع إلى اختيار المكان إلى السهر على إنجازه لتحقيق الهدف منه، إذ الملاحظ أن أغلب المشاريع تنجز في أماكن غير مناسبة بسبب العروضية أو بهدف انتخابي كما أن جل المشاريع لا تنجز بالمعايير المطلوبة أمام مرأى المسؤولين و سكوتهم على ذلك.

إن سبب فشل المشاريع التنموية في المناطق الريفية يعود في أغلب الأحيان إلى سوء علاقات المسؤولين بسكان هذه المناطق أو عدم الاتصال و الاستماع إليهم و السعي إلى حل مشاكلهم مما يجعل السكان يفقدون الثقة في المسؤولين المحليين و يتوجهون إلى من هم أعلى منهم في المناطق الحضرية لحل مشاكلهم، و هذا ما يجعلهم لا يساهمون في تنمية هذه المناطق فيبدو للبعض أنهم لا يقبلون التنمية، و يتولد لديهم الاعتقاد بأن أي تغيير لن يكون في صالحهم و خاصة إذا تعلق الأمر بالمواضيع التي تخدم السياسة أكثر مما تخدم السكان.

العوامل النفسية: يختلف أفراد المجتمع في إدراكهم للجديد باختلاف ثقافتهم، فساكن الأرياف يكونون أكثر مقاومة للتغيير والتجديد أو أشد انبهارا به وتفتحا عليه إذ في الغالب لا يكون موقفهم عن وعي وإدراك، فإما دفاعا عن تقاليد المجتمع وعاداته، وإما نقمة عن ذلك وثورة عليها.

فجد سكان الأرياف أشد تمسكا بالعادات والتقاليد وبالثقافة السائدة، وإذا حدث وأن انفتحوا على الثقافات الأخرى نجدهم أكثر اندفاعا وتخلصا من القديم وانهماكا في التحرير واللامبالاة، وهذا راجع لحالتهم النفسية وشعورهم بالنقص اتجاه الآخرين. وحتى نتخلص من هذا الشعور لابد أن تعمل الجهات المعنية على تغيير ثقافة التمييز بين الريف والحضر مبرزة ميزات الريف في مقابل ميزات المدينة، إضافة الى إعطاء الريف أولوية أثناء توزيع المشاريع التنموية، وحل مشاكل السكان وتدعيم المشاريع التنموية وفق تخطيط محكم ودراسات جدية. وهذا يتطلب التوعية السابقة والدائمة لسكان الريف والمدينة على حد سواء، إذ أننا نجد كلاهما غير مدرك لمشاكل الآخر ولا لمنافع ومساوئ المدينة والريف فنجد كل منهما يحسد الآخر ويحتقره ولكن التنمية الاجتماعية تتطلب عكس ذلك، تنمية كل من الريف والمدينة وتسهيل الاتصال بينهما والانتفاع من إيجابيات بعضهم والتخفيف من السلبيات بحثا عن التحضر الحقيقي.

العوامل التكنولوجية: تعتبر التكنولوجيا ركيزة أساسية للتنمية الشاملة ومع هبوط مستوى التكنولوجيا في الدول النامية نجدها تكاد تكون منعدمة في المجتمعات الريفية التي هي في أمس الحاجة إليها نظرا لصعوبة العيش بها.

كما أن استيعاب الأساليب الفنية الجديدة في الدول المتخلفة عملية شاقة وكثيرة التكاليف وتعترضها صعوبات عديدة وخاصة في المناطق الريفية، أهمها عدم وجود الإدارة الصالحة والقادرة على القيادة في الأجهزة الحكومية المختصة في الشؤون الريفية المختلفة.

ونقص أجهزة الاتصال بهذه المناطق وعدم إجراء الدراسات بها لتبنى على ضوءها التنمية انطلاقا من واقع هذه المجتمعات.

وكذلك عدم تمتع المزارعين بمستوى مناسب من الثقافة العامة والتعليم الأولي، إذ لا يمكن أن يتفهم المزارعون الأساليب الحديثة في الإنتاج الزراعي وهم لا يعرفون الحقائق الأولية لبيئتهم الزراعية.

وعليه فإن عدم استخدام التقنيات الجديدة في التنمية الريفية يعود لعدة عوامل منها: الطبيعة الريفية الصعبة، ضعف المستوى التعليمي

للسكان، الثقافة السائدة في هذه المجتمعات، ضعف الرأسمال المخصص لهذه المجتمعات والذي لا يتلاءم واحتياجاتها.

من خلال كل هذا نستخلص أن معوقات التنمية الريفية كلها ترتبط بعناصر الإنتاج، الطبيعة، ورأس المال، والتنظيم وفي كل هذا يلعب الإنسان دورا فعالا.

فعوائق التنمية في الأرياف متعددة ولكنها بالدرجة الأولى إنسانية، بعضها ناتجة عن الطبيعة الريفية المعقدة، وبعضها عن قلة الإعتمادات المالية ولكن هذه الأمور يقوم بتغييرها الإنسان.

فالملاحظ هو نقص الاهتمام بالأرياف سواء من طرف السلطات المركزية أو من طرف المسؤولين المحليين.

وعليه فالعائق الأول أمام التنمية الريفية هو الإنسان المسؤول في المستويات المختلفة، والإنسان الريفي الذي يعرقل بعض المشاريع سواء بسبب الملكية أو بسبب الثقافة أو بسبب عرقلة التنفيذ بصفته عاملا أو مراقبا للمشاريع أو مخططاتها... الخ، ثم يأتي العجز المالي والوسائل المادية في الدرجة الثانية لأن الإنسان هو الذي يصنع هذه الوسائل أو يستوردها.

أما الظواهر الطبيعية فهي ذات حدين وقابلة للتغيير إذا توافرت إرادة الإنسان لذلك، وعليه فإن هذه المناطق يمكن تنميتها ولكن التقصير في ذلك يكون من الإنسان في جميع المستويات الإدارية والاجتماعية.

كما أن النظم الاقتصادية تشكل عائقا أمام التنمية، فالتوسع الرأسمالي أثر على التنمية في بلدان العالم الثالث ونفس الشيء بالنسبة للدول الاشتراكية التي كانت تسعى إلى جعل الدول المتخلفة تابعة لها وتسير في فلكها فحاول كل قطب من هذه الأقطاب بسط النفوذ والسيطرة على الاقتصاد والاستفادة من المواد الأولية في البلدان الضعيفة وجعل هذه البلدان سوقا لمنتجاته محاولا المحافظة على تخلفها وحاجتها إليه من خلال توجيه النشاط الاقتصادي بها. وهذا ما تسعى المنظمات العالمية اليوم إلى القيام به بدلا من هذه البلدان المتقدمة وخدمة لها. مثال ذلك المنظمة العالمية للتجارة، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

وإذا أردنا إحداث تنمية في الدول النامية فعلينا أن نحدثها في كافة أنحاء الدولة محاولين إيجاد توازن بين هذه الأنحاء بغض الطرف عن المدينة أو الريف، لأن المشكلة الموجودة أمامنا تستوجب إما تحضر الأرياف أو تزييف المدن، وتحضر الأرياف لا يكون بالبناء الريفي ولا بخروج المرأة أو تغيير بعض العقليات ولكن يكون برفع المستوى المعيشي والمادي والاجتماعي والثقافي والسياسي لسكان هذه المناطق وهذا لا يتأتى إلا بإحداث تغييرات جذرية تمس كل الجوانب في الأرياف من الإصلاح الزراعي والتهيئة الريفية(الطرق، الممرات، الكهرباء، الماء، المباني....الخ).

إلى الإصلاح الاجتماعي بإقامة علاقات تعاون بين سكان الأرياف وسكان المدن، وتوفير الخدمات الاجتماعية في الأرياف كما هو الحال في المدن.

إلى الإصلاح السياسي بمشاركة سكان الأرياف في اتخاذ القرارات بتفعيل عملية اختيار السكان لممثليهم في المجالس المختلفة وإنهاء كل مظاهر الظلم والتمييز بين السكان وبين الرؤساء والمرووسين سواء في الريف أو المدينة.

المراجع

- 1- مركز التميز للمنظمات غير الحكومية، أبحاث ودراسات عدد 24، 11-10-2003 www.hgoce.org
- 2- نفس المرجع السابق.
- 3- عبد اللطيف بن أشنهو، الهجرة الريفية في الجزائر، المؤسسة الوطنية، المطبعة التجارية، الجزائر، بدون تاريخ، الصفحة 03.
- 4- سمير كامل محمد علي، د/أحمد مصطفى خاطر، التنمية الاجتماعية(الأطر النظرية و نموذج المشاركة)، الكتاب الجامعي الحديث 1993، ص 04.
- 5- نفس المرجع نفس الصفحة.
- 6- نفس المرجع نفس الصفحة.

- 7- قباري محمد إسماعيل، علم الاجتماع السياسي (قضايا التخلف والتنمية والتحديث)، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1980، ص 425.
- 8- علي بن هاوية وآخرون، القاموس الجديد للطلاب، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الرابعة، 1983 ص 414.
- 9- عبد اللطيف بن أشنهو، المرجع السابق، الصفحة الثالثة.
- 10-د/ محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية.
- 11-البنك الدولي -التنمية الريفية- ورقة عمل قطاعية -إعداد مجموعة من خبراء البنك فبراير 1975، ص 04.
- 12-حسين عبد الحميد أحمد رشوان، علم الاجتماع الريفي، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2003، ص 233.
- 13- سمير كامل محمد علي، د/أحمد مصطفى خاطر، المرجع السابق، ص 40.